

وثائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي

Documents of Democratic Transition in the Arab World

يرصد هذا الباب أبرز الوثائق السياسية ذات الصلة بالتحول الديمقراطي في الوطن العربي. وننشر، في هذا العدد، مجموعة من الوثائق من تونس، في المدة 1 كانون الثاني/يناير – 28 شباط/فبراير 2023.

كلمات مفتاحية: تونس، قيس سعيد، حركة النهضة.



Keywords: Tunisia, Kais Saied, The Ennahda Movement.

الوثيقة 1

بيان صادر عن مجموعة من الأحزاب التونسية بشأن المرسوم 54

بيان

تونس في 04 جانفي 2023

المرسوم 54 وسيلة لتكليم الأفواه والتصفية السياسية

ظل المرسوم 54 سيء الذكر منذ إصداره عنوانا لعدد متصاعد من الإحالات على أساس تهم لا خلفية لها غير التصفية السياسية وضرب حرية التعبير.

فقد فوجئ الرأي العام التونسي بقرار إحالة الأستاذ العياشي الهمامي منسق هيئة الدفاع عن القضاة المعفيين على التحقيق بتهمة استعمال أنظمة الاتصال لنشر إشاعات كاذبة بهدف الاعتداء على الأمن العام طبق الفصل 24 من المرسوم 54. كذلك إحالة الأستاذين أحمد نجيب الشابي ورضا بلحاج على التحقيق، إثر شكوى من رئيسة الحزب الدستوري الحر وهو ما يؤكد سعي السلطة المتواصل إلى توريث القضاء وتوظيفه في التصفيات السياسية.

إن الأحزاب الخمسة: العمال والجمهوري والتيار الديمقراطي والتكتل من أجل العمل والحريات والقطب، يهتما بالتأكيد على ما يلي:

- إن حرية التعبير هي من أهم المكاسب التي افتكها الشعب التونسي ولا مجال للمساس منها بالتبعبات العدلية العشوائية والكيدية ومحاصرة المعارضة السياسية بالقضاء تارة وبالبوليس تارة أخرى.

- استقلالية القضاء وحياده من أهم أسس دولة القانون و لا مجال لتوظيفه وإخضاعه بهدف تصفية معارضي السلطة.

- التأكيد على فشل منظومة قيس سعيد الانقلابية وفقدانها كل شرعية وكل مشروعية أمام هذا الفشل السياسي والإخفاق الاقتصادي خاصة بعد صدور قانون المالية 2023 الكارثي وانعكاساته السلبية على الشعب التونسي وكل السياسات القمعية التي اتخذتها في حق كل من عارضها.

- دعوة كل نفس تقدمي وديمقراطي إلى النضال ضد هذه المنظومة المنقلبة وإسقاطها تمسكا بالحقوق والحريات التي دفع الشعب التونسي دمه مقابلا لها.



الوثيقة 2

بيان صادر عن التيار الديمقراطي يدعو إلى انتخابات تشريعية ورئاسية مبكرة

تونس في 10 جانفي 2023

بيان



اجتمع المجلس الوطني لحزب التيار الديمقراطي يومي 7 و 8 جانفي 2023 في دورته العادية للنظر في آخر المستجدات الوطنية، وأمام مواصلة السلطة القائمة في سياسة تفجير الشعب وتكميم الأفواه المعارضة وحالة الإنكار التي يعيشها رئيس الجمهورية بعد فشل الانتخابات التشريعية العنيفة ورفض الشعب الانخراط في مسار الحكم الفردي فإنه:

- يندد بالمرسوم عدد 54 والتعسف في استعماله للتضييق على المعارضين السياسيين لمشروع قيس سعيد وحكومته وتبعهم جزائيا للزج بهم في السجن من أجل آراء سياسية على غرار المناضل الحقوقي الأستاذ العياشي الهمامي.
- يجدد رفضه التعامل مع المسار الفردي والشعوي الذي انتهجته سلطة الانقلاب والذي انجر عنه انتكاسة للمكتسبات السياسية وتعميق للأزمة الاقتصادية والاجتماعية.
- يؤكد الحزب مواصلة العمل مع القوى الديمقراطية والقوى المدنية في البلاد على إيقاف المشروع السياسي الاستبدادي لقيس سعيد وإلغاء كل ما ترتب عنه بكل الوسائل المدنية والسلمية المتاحة
- يندد بخطاب الكراهية و"العنف السياسي" الذي تعتمده سلطة الانقلاب تجاه المعارضين لها وهو ما سينتج عنه تقسيم الشعب و تهديد السلم الاهلي في بلادنا.
- يتمسك بالمكتسبات الديمقراطية التي حققها الشعب التونسي إثر ثورة 17 ديسمبر 14 جانفي، وبدستور 2014 كدستور تشاركي وشرعي للبلاد ويؤكد انفتاحه على إرساء الإصلاحات الضرورية لتأصيل الديمقراطية والحد من الانحرافات السياسية.
- يدعو إلى انتخابات تشريعية ورئاسية مبكرة وفق نظام انتخابي جديد يضمن الاستقرار السياسي.

إن التيار الديمقراطي يؤمن أن إرساء الديمقراطية هي السبيل الوحيد إلى الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية ودولة الرفاه والعدالة الاجتماعية. ومن هذا المنطلق:

- يرفض مرسوم "الجباية" لسنة 2023 الذي تم اسقاطه على الشعب التونسي بصفة فردية دون التداول فيه، إذ لم يعتمد كعادته على رؤية اقتصادية إصلاحية وغابت عنه إجراءات فعلية لدفع النمو والاستثمار و كرس منطلق دولة المجيب وعمق المديونية واستجاب لشروط صندوق النقد الدولي من رفع للعدم على المحروقات والكهرباء والغاز والمواد الأساسية ولم يرتق إلى مستوى التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها البلاد منذ سنوات.
- يعتبر مرسوم " الجباية" خطيرا على الاقتصاد الوطني، إذ سيساهم في القضاء على المؤسسات الاقتصادية الصغرى والمتوسطة في مقابل تمويل مشروع الوهمي " الشركات الأهلية" من أموال دافعي الضرائب.
- يحذر من تداعيات ضرب منظومات إنتاج عديد المواد الأساسية والحياتية و من عدم اتخاذ إجراءات استباقية لتوفيرها مما تسبب في فقدانها من الأسواق، إضافة إلى التضخم الكبير في أسعار العديد منها، مما أدى إلى تدهور غير مسبوق للمقدرة الشرائية للطبقات المعوزة و الوسطى.



رئيسة المجلس الوطني
السيدة سامية حمودة عبو

71 255 555 ■
25 نوح مرسيليا تونس ■
www.attayar.net ■

جهة الإصدار: التيار الديمقراطي.

المصدر: "التيار الديمقراطي يدعو إلى انتخابات تشريعية ورئاسية مبكرة"، الترانس، 2023/11/11، شوهد في 2023/2/28، في: <https://tinyurl.com/4rsfv2p2>

الوثيقة 3

بيان صادر عن الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان يحمل السلطة مسؤولية تفاقم الأزمة بتونس



الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان
La Ligue Tunisienne pour la Défense des Droits de l'Homme



تونس في 13 جانفي 2023

بيان بمناسبة الذكرى الثانية عشرة للثورة ليكن الجميع في مستوى تحديات المرحلة

تُحي بلادنا اليوم الذكرى الثانية عشرة لثورة 17 ديسمبر 14 جانفي، وسط أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية متأزمة تحرم عموم التونسيين من تحقيق تطلعاتهم في دولة مدنية ديمقراطية تضمن الحقوق والحريات وتسودها العدالة واحترام القانون وتكريس المساواة.

وفي هذه الذكرى التي نحتفل بها بكل اعتزاز لما حققه الشعب التونسي من مكتسبات، تعبر الرابطة شديداً عن انشغالها إزاء ما وصل إليه الوضع العام بالبلاد التونسية

فقد انعقدت يوم 17 ديسمبر 2022 دورة أولى من انتخابات تشريعية تميزت بتدني نسبة إقبال الناخبين على المشاركة فيها وعزوفاً عاماً عن المسار الانتخابي نُقدّر أنه يعود أساساً للأسباب التالية:

- ضبابية وتعثر المسار السياسي والانتقالي للبلاد وتسيير دواليب الدولة عن طريق مراسيم وضعت بطريقة أحادية غير قابلة للطعن والمراجعة.
- تعمق الأزمة في البلاد وتوسعها لتشمل كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية
- اصدار دستور 25 جويلية 2022 بطريقة غير تشاركية أفضى الى تجميع السلط بين يدي رئيس الجمهورية وتصنيف السلطة القضائية كوظيفة خاضعة الى سلطة رئاسة الجمهورية ومجلس أعلى للقضاء تم تعيين أعضائه كما ألقى أغلب الهيئات الدستورية، وغيرها من الهيئات المستقلة والتعددية.
- اصدار المرسوم عدد 55 لسنة 2022 الذي اعتمد مبدأ التصويت على الأفراد وإقرار شرط التزكية الذي كان عائقاً كبيراً أمام المترشحين مما أفضى الى مقاطعة العملية الانتخابية والعزوف عنها كما أن التراجع عن مبدأ التناسف في القانون الانتخابي أقصى تمثيلية النساء في المجلس النيابي القادم.
- إشراف هيئة انتخابات مطعون في استقلاليتها.

كما تعبر الرابطة عن انشغالها العميق إزاء مزيد تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي من خلال اصدار المرسوم عدد 79 لقانون المالية لسنة 2023 الذي قوبل برفض عام وشامل لما تضمنه من إجراءات موهلة في الإجحاف في حق المواطنين والمؤسسات وإثقال كاهلهم بالضرائب والاداءات والخطايا، في غياب تام للحلول الكفيلة بإنعاش الاقتصاد الوطني الذي يعاني أزمة مزدوجة تجمع بين الركود من جهة، والتضخم الذي بلغ أعلى درجاته من جهة أخرى.

هذا وتعتبر الرابطة أن قانون المالية سيكون عاملاً لمزيد التوتر الاجتماعي وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها التونسيون والتونسيات ودخول البلاد في أزمة اقتصادية غير



الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان

La Ligue Tunisienne pour la Défense des Droits de l'Homme



مسبوقة سيكون من مظاهرها ارتفاع مشط للأسعار وفقدان مواد غذائية ومواد صحية أساسية في حياة المواطن اليومية.

هذا وقد تعددت انتهاكات حقوق الإنسان في الفترة الاخيرة وأبرزها اصدار المرسوم 54 الذي يهدّد أهم مكسب من مكاسب الثورة وهو حرية الرأي والتعبير، وتطبيقا لهذا المرسوم تواترت احالات الصحافيين والمدونين والنشطاء السياسيين والمحامين على القضاء على خلفية تعبيرهم على آرائهم المعارضة أو الناقدة للسياسات العامة.

بمناسبة إحياء ذكرى الثورة تحمل الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان السلطة التنفيذية المسؤولية الرئيسية في تفاقم الأزمة الشاملة وتوسع معالمها وتنبّه من خطورة تواصل الوضع الراهن وتدعو إلى ضرورة تجاوزه في إطار الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والتشريك الفعلي للمجتمع المدني والسياسي، وتقدر الرابطة أنّ ذلك يقتضى التعجيل بجملة من الإجراءات أبرزها:

- تعليق الدور الثاني من الانتخابات التشريعية
- سحب المراسيم والأوامر المناقضة لأسس الدولة المدنية والفصل بين السلط والماسة من جوهر الحريات العامة وأبرزها المرسوم عدد 54 لسنة 2022.
- تنفيذ أحكام المحكمة الادارية بخصوص القضاة المعفيين والتعجيل بإصدار الحركة القضائية.
- تكوين حكومة كفاءات تحظى بدعم مكونات المنظمات الوطنية والمجتمع المدني والسياسي تترأسها شخصية وطنية تتولى تنقية المناخ السياسي وتكون قادرة على تقديم بدائل اقتصادية واجتماعية وعلى اتخاذ إجراءات فعلية قادرة على الحد من استفحال الأزمة الاقتصادية واستشرأ ظاهرة البطالة والهجرة غير النظامية وغيرها من مظاهر انسداد الآفاق.
- مراجعة قانون المالية لسنة 2023 وإيجاد حلول مستعجلة لمسألة استفحال الدين الخارجي والداخلي واعادة جدولة تسديد الديون حفاظا على توازنات الميزانية العمومية.

هذا وتؤكد الرابطة التزام الرابطين والرابطيات بالدفاع عن كافة الحقوق واستعدادهم/هنّ الكامل للانخراط في النضال السلمي وفي كل المبادرات من أجل تكريس قيم الدولة المدنية والديمقراطية الضامنة للحقوق والحريات كما تدعو كافة القوى الحية والمنظمات ومكونات المجتمع المدني إلى مزيد العمل المشترك من أجل تحقيق مطالب الثورة وتعزيز مكاسبها.

عن الهيئة المديرية

لنعمس الرابطة
بمسلم الطريقي



عمارة الناسيونال الطابق 6، الزاوية بين شارع فرنسا عدد 2 وشارع جمال عبد الناصر عدد 1، مكتب 161 و162 تونس 1000

www.ltdh.tn 71 258 000 71 258 000 contact@ltdh.tn

جهة الإصدار: الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان.

المصدر: الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان الصفحة الرسمية LTDH، فيسبوك، 2023/1/13، شوهدي في 2023/2/28، في: <https://tinyurl.com/mr38k3np>

الوثيقة 4

بيان صادر عن شخصيات تونسية وجمعيات المجتمع المدني والأحزاب يؤكد على العمل بالوسائل السلمية والمشروعة لإيقاف مسار 25 جويلية واعتبار المسار الانتخابي في تونس فاقداً لكل مشروعية شعبية

تونس في 26 جانفي 2023

إعلان 26 جانفي

نحن الموقعون أسفله، الشخصيات الوطنية وجمعيات المجتمع المدني التقدمي والأحزاب السياسية المتمسكة بقيم الجمهورية وبالسيادة الوطنية والنظام الديمقراطي وفي إطار توحيد جهودنا من أجل إيجاد السبل الديمقراطية والآليات الضرورية لتجاوز الأزمة الحالية، وبعد النقاش وتبادل الرأي، نعلن اتفاقاً على ما يلي:

أولاً / العمل بكل الوسائل السلمية والمشروعة، على إيقاف مسار 25 جويلية واعتبار المسار الانتخابي الحالي فاقداً لكل مشروعية شعبية، ومعتمداً للأزمة السياسية، مؤتمدين في هذا الصدد، رفضنا لمنظومة 24 جويلية وما قبلها.

ثانياً / اعتبار مبادرة الاتحاد العام التونسي للشغل، بجمعية الهيئة الوطنية للمحامين والزابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والمنندى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مبادرة إيجابية من شأنها الدفاع عن مكتسبات الشعب التونسي وحقوقه الاقتصادية والاجتماعية من ناحية، وعن دولة القانون الضامنة للتداول السلمي على السلطة وللدور منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية في الحياة العامة، والكفيلة باحترام الحريات العامة والفردية من ناحية ثانية.

ثالثاً / الضغط الميداني وبكل الوسائل السلمية المتاحة حتى سحب المرسوم عدد 54 المتألب للحرية، والقامع لكل رأي ونفس ديمقراطي حز.

رابعاً / صياغة أرضية سياسية واقتصادية واجتماعية على الفواصم المشتركة، مفتوحة لكل منظمات المجتمع المدني والشخصيات المستقلة والتنظيمات الشبابية والحركات الاجتماعية والنسوية والثقافية التقدمية والمناضلة، وكافة القوى السياسية الديمقراطية، وذلك بغاية خلق موازين قوى جديدة لتكريس قيم الجمهورية الديمقراطية الاجتماعية.

خامساً / العمل على صياغة رؤية تشاركية وبدائل موحدة في المجالين السياسي والاقتصادي، تساهم في إنقاذ البلاد من الأزمة الخطيرة التي تعيشها، وتعيد الثقة والأمل للتونسيات والتونسنيين في المستقبل، وذلك ضمن لجان مشتركة تشرف على إدارتها كفاءات وطنية.

سادساً / التعمد بمواصلة المشاورات والاتصالات مع كل الأطراف المدنية والسياسية والاجتماعية الديمقراطية، في العاصمة وفي الجهات، لتوحيد جهودها وحثها على العمل المشترك.

الموقعون

منظمات المجتمع المدني	الشخصيات الوطنية	منظمات المجتمع المدني
اتنلاف صمود	حمادي بن جاب الله	نبيل عزوز
جمعية ملتزمون	الصغير زكر أوي	عادل اللطيفي
جمعية تونس لتتخب	محمد علي حلواني	عبد الطيف حناشي
جمعية أحياء المسرح وفنون العرض	لطفي بن عيسى	منير الشرفي
الأحزاب والحركات السياسية	محمد معالي	فطين حفصية
حزب المسار الديمقراطي الاجتماعي	حبيب مرسيط	محمد الفتحي
الحزب الاشتراكي	محمد طولو	لطفي السعيدني
حزب الائتلاف الوطني	محمد كيلاني	عادل الحداد
الحزب الاجتماعي التحرري	جنيدي عبد الجواد	علي فلاح
حراك درع الوطن	محمد صالح قيس	الحبيب بن علي الكعبي
	زهير البازي	حبيب الفرشيشي
	زكي رحموني	سريا حجر
	سامي بن سلامة	محمد علي الغول
	محمد نطق	خميس الخياط
		سامية حواشي
		هشام الحاجي

جهة الإصدار: شخصيات ومنظمات مجتمع مدني وأحزاب تونسية.

المصدر: "جمعيات وأحزاب: الانتخابات فاقدة لكل مشروعية شعبية ومعقدة للأزمة في تونس"، التوا تونس، 2023/1/27، شوهد في 2023/2/28، في:

الوثيقة 5

بيان صادر عن أحزاب تونسية بشأن نتائج انتخابات البرلمان التونسي

بيان مشترك
— تونس في 29 جانفي 2023 —

الشعب يسقط قيس سعيد ومساره رغم التعطيم والتزوير

في ظل مناخ اجتماعي واقتصادي وسياسي متأزم ورغم مقاطعة 90% من التونسيات والتونسيين للدور الأول، أصرت سلطة الانقلاب على تنظيم الدور الثاني من المهزلة الانتخابية. كما عمدت الهيئة المنصبة للانتخابات الى التضييق على وسائل الإعلام والمنظمات المهتمة بمراقبة الانتخابات عبر منع التواصل مع رؤساء مكاتب الاقتراع والتعطيم على نسب المشاركة في كل مكتب مما يهيؤ للتلاعب بالنتائج وتزييفها.

وبعد إعلان السلطة على أرقامها الخاصة لنسبة المشاركة، تعلن أحزاب التيار الديمقراطي والعمال والقطب والجمهوري والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات

- إكبارها لمقاطعة التونسيات والتونسيين الواسعة لهذا العبث في رفض مدني سلمي لهذا المسار المشوه ونزع حاسم لكل شرعية عن قيس سعيد ودكتاتوريته الرثة.
- إدانتها للمناخ المشبوه التي تمت في الانتخابات في غياب واضح لقواعد التنافس النزيه وفي تعطيم كبير على ما يدور داخل مكاتب الاقتراع تمهيدا لإصدار نتائج على مقاس السلطة.

- إدانتها لسياسة الهروب إلى الأمام التي انتهجتها سلطة الانقلاب وتحميلها المسؤولية القانونية والسياسية لما انجر عنها من إهدار للوقت والمال العام لقيس سعيد ولهيئة انتخاباته المنصبة.

- أن برلماننا صوريا بلا صلاحيات تشريعية ولا رقابية فعلية ومكونا من أفراد معزولين بلا برامج ولا تصورات لن يكون إلا ديكورا بلا تأثير على السياسات العامة وعلى واقع التونسيات والتونسيين.

- أن البرلمان المنبثق عن هذه المهزلة فاقد للشرعية بل وعنوان من عناوين الأزمة.
- مطالبته بالوقف الفوري لمسار الانقلاب وإلغاء الأمر 117 وكل ما ترتب عنه ودعوته سائر القوى الديمقراطية والتقدمية إلى مواصلة العمل المشترك على الخروج من الأزمة وتقديم بديل جدي يغير واقع التونسيات والتونسيين.



الوثيقة 6

بيان صادر عن حركة النهضة التونسية بشأن نتائج انتخابات البرلمان التونسي

بيان: حول مهزلة الدور الثاني من الانتخابات

تبعاً لما آلت إليه أوضاع البلاد من تفاقم للأزمة السياسية وتصاعد الاحتقان الاجتماعي والتدهور الاقتصادي والمالي وسط عجز سلطة الانقلاب عن إدارة شؤون البلاد وإمعان قيس سعيد في المضي قدماً في المسار الانتخابي العبثي، وبعد ما أغلقت مراكز الاقتراع على الجولة الثانية مما يسمّى انتخابات تشريعية عزّزت عزوف الشعب ومقاطعته لمسار انقلاب 25 جويلية.

فإن حركة النهضة يهّمها أن:

1. تذكّر موقفها الثابت والمبدئي من المسار الانقلابي لـ 25 جويلية على الشرعية ودستور الجمهورية كمحاولة فاشلة لتأسيس دكتاتورية على أنقاض الثورة المجيدة ومكتسباتها، وهو ما عزّزته عرضاً نتائج الانتخابات التشريعية غير الشرعية، فكانت هذه الانتخابات المهزلة بمثابة المسمار الأخير الذي دقه الشعب التونسي الفطن في نعش الانقلاب البغيض والمنقلب وإنهاء شرعيتها.
2. تطالب حركة النهضة باستقالة قيس سعيد وفسح المجال أمام الشعب الذي لفظه لإجراء انتخابات رئاسية مبكرة كمدخل لحل للأزمة الراهنة وكفرصة أخيرة قبل إعلان الإفلاس والانهيار الذي قاد إليه البلاد.
3. تدين ما رافق العملية الانتخابية من إخلالات جسيمة كشفت عنها منظمات المجتمع المدني من حجب متعمّد للمعطيات المتعلقة بأعداد المقترعين ونسب المشاركة في مختلف المكاتب ومراكز الاقتراع من طرف الهيئة المعنية للانتخابات وغيرها من الإخلالات، مثل ضرباً صريحاً وفاضحاً لمبدأ الشفافية ونزاهة الانتخابات وعبر بشكل جلي عن عبثية العملية الانتخابية والهدر المتعمد للمال العام كانعكاس للعبث بالدولة والمقامرة بمصير التونسيين من طرف قيس سعيد ومن يقف معه.
4. تعتبر أنّ برلمان قيس سعيد لا يعبر إلا عن أقلية الأقلية وليس من حقّه أن يمارس السلطة التشريعية باسم الشعب أو باسم الأغلبية وباسم الناخبين وكل ما يصدر عنه لا معنى ولا مشروعية له وسيكون من الأجدر أن يعلن عن حلّ نفسه تمهيداً لحل جذري ينقذ البلاد مما ينتظرها من فوضى في حالة مواصلة تعمّد سلطة الانقلاب سياسة الهروب إلى الأمام.
5. تؤكد أن مسار قيس سعيد الانقلابي قد قابلته الشعب التونسي بكل فئاته بالتجاهل التام والمقاطعة من الاستشارة حتى مهزلة الانتخابات كما تؤكد حالة تمايز بين سلطة الانقلاب الفردية وبين المجتمعين السياسي والمدني.
6. ولم يعد من حق المنقلب التحدث باسم الشعب أو ادعاء التعبير عن إرادته التي عبر عنها من خلال العزوف ومقاطعة الانتخابات تدعو كافة القوى الحية السياسية والمدنية إلى التعجيل في توحيد جهودها الوطنية والاتفاق على أرضية مبادرة تُنهى مرحلة العبث بالدولة استجابة لرسالة الشعب العظيم في المقاطعة الواسعة للانتخابات وتساهم بجدية في إنقاذ ما تبقى من أسس الدولة وإنهاء معاناة الشعب وإنقاذ الاقتصاد من الانهيار والأوضاع الاجتماعية من الانفجار.

رئيس حركة النهضة

الأستاذ راشد الغنوشي

جهة الإصدار: حركة النهضة التونسية.

المصدر: حركة النهضة التونسية، فيسبوك، 2023/1/30، شوهدي في 2023/2/28، في: <https://tinyurl.com/yrvsd3cv>

الوثيقة 7

بيان صادر عن الهيئة الوطنية للمحامين بتونس يدعو إلى إلغاء المراسيم التي تحدّ من الحقوق والحريات

Ordre National des Avocats
de Tunisie

تونس في 02 فيفري 2023



الهيئة الوطنية للمحامين
بتونس

بيان

إنّ مجلس الهيئة الوطنية للمحامين المنعقد بصفة دائمة على اثر التداول في الوضع العام بالبلاد وواقع الحريات بتاريخ يوم 31 جانفي 2023 وتعدد احالات المدنيين والمحامين أمام القضاء العسكري في خرق لضمانات المحاكمة العادلة والمواثيق الدولية ذات الصلة، وتكرر إحالة المحامين و الحقوقيين والنقابيين والصحافيين والمساس المتكرر بحرية التعبير والرأي والاستعجال غير المبرر في تنفيذ الاحكام التي تمت اكساؤها بالنفاذ العاجل على خلاف الصيغ القانونية بما أصبح يهدد الامن القانوني للمواطنين ورفضه الاستجابة لمطلب توقيف التنفيذ رغم التعقيب في حق المحامين المشمولين بالتتابع يعبر عما يلي:

1- يذكر بالموقف المبدئي للمحامية التونسية القائم على الالتزام بالدفاع عن الحقوق والحريات وحقوق الانسان في بعدها الكوني واستقلالية القضاء ورفضه المطلق لمحاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري و يحمل جميع الاطراف التي تداولت على الحكم مسؤولية التمادي في مقاضاة المدنيين أمام القضاء العسكري و الذي لا يمكن ولا نقبل ان يصبح أداة للتدخل في جدول المحامين واستهداف المحاماة .

Palais de Justice Bd. Beb Bnet - 1006 - Tunis
Tél.: (+216) 71 560 315 (+216) 71 562 166 Fax: (+216) 71 563 787

قصر العدالة - شارع باب بنات - تونس 1006
الهاتف: 71 562 166 (+216) 71 560 315 الشاكس: 71 568 923 (+216)

sec.bat.onat@gnet.tn www.avocat.org.tn

Ordre National des Avocats
de Tunisie



الهيئة الوطنية للمحامين
بتونس

2- يستغرب ويستهجّن رفض طلب إيقاف تنفيذ القرار الاستثنائي المذكور رغم تعقيبه في خرق فاضح وواضح للقانون كما يرفض البتة اللجوء الى التبرير واصدار بيانات و مواقف وبلاغات بخصوص تنفيذ الاحكام القضائية في حق الزملاء في خرق لواجب حياد القاضي و لضمانات المتقاضين .

3- يجدد التذكير بأن المحاماة مهنة حرة مستقلة ذات ترتيب قانوني وسلطة تسيير ذاتي تشرف عليها هيكلها المنتخبة بصفة ديمقراطية تختص قانونا بمسك الجدول والاشراف على مباشرة منتسبيها .

4- يدعو لضرورة إلغاء جميع المراسيم والتشريعات القانونية التي تحد من الحقوق والحريات وخاصة منها المرسوم عد54د .

واذ يؤكد مجلس الهيئة الوطنية للمحامين على الدور الريادي والنضالي للمحاماة التونسية الملتزمة بالقضايا الوطنية والقومية والانسانية العادلة باعتبارها شريكا في اقامة العدل والدفاع عن الحريات والحقوق الانسانية والمكتسبات الديمقراطية التي ناضل من اجلها عموم افراد الشعب التونسي- وبناء على ما تم معاينته من استهداف خطير للمحاماة و لصلاحيات مجلس الهيئة فانه قد قرر ماييلي :

أولا : رفضه المبدئي والمطلق لمحاكمة المدنيين والمحامين أمام القضاء العسكري و ضرورة النأي به عن كل التجاذبات .

Palais de Justice Bd. Beb Bnet - 1006 - Tunis
Tél.: (+216) 71 560 315 (+216) 71 562 166 Fax: (+216) 71 563 787

فصر العدالة - شارع باب بنات - تونس 1006
الهاتف: 166 562 71 560 315 (+216) الفاكس: 923 568 71 (+216)

sec.bat.onat@gnet.tn www.avocat.org.tn

Ordre National des Avocats
de Tunisie



الهيئة الوطنية للمحامين
بتونس

ثانيا: رفضه التام والقطعي المساس بجدول المحامين من حيث المباشرة لما فيه من مساس باستقلالية المهنة والتعدي على الصلاحيات القانونية للمجلس وينبه بشدة من أي محاولة للسطو عليها والمس من استقلالية المهنة وأنه لن يقبل بذلك البتة.
ثالثا: رفضه تنفيذ العقوبات التكميلية الرامية لحرمان زملاء من مباشرة مهنة المحاماة.
رابعا: مقاطعة التساخير أمام المحاكم العسكرية لمدة شهر بداية من يوم 06 فيفري 2023 مع امكانية التمديد في ذلك كاستعداد التام لمقاطعة النيابة والترافع امام المحاكم العسكرية على اختلاف درجاتها تحدد ترتيباتها لاحقا .
خامسا: دعوة جميع الزميلات والزملاء للحضور بكثافة إبان جلسات محاكمة الزملاء تكريسا لواجب التضامن .
سادسا: إن مجلس الهيئة إذ يؤكد وحدة هياكل المحاماة وتضامنها طبق تقليدها في الدفاع عن جميع منظورها فإنه يسجل استعداده في اتخاذ جميع اشكال النضالية اللازمة دفاعا عن استقلالية المهنة والتسيير الذاتي والذود عن الحقوق والحريات والقضايا العادلة .

عاشت المحاماة التونسية حرة مستقلة مناضلة

عن المجلس
العميد
حاتم المزيو



Palais de Justice Bd. Beb Bnet - 1006 - Tunis
Tél.: (+216) 71 560 315 (+216) 71 562 166 Fax: (+216) 71 563 787

فصر العدالة - شارع باب بنات - تونس 1006
الهاتف: 166 562 71 315 560 (+216) الفاكس: 923 568 71 (+216)

sec.bat.onat@gnet.tn www.avocat.org.tn

جهة الإصدار: الهيئة الوطنية للمحامين بتونس.

المصدر: الصفحة الرسمية للهيئة الوطنية للمحامين بتونس، فيسبوك، 2023/2/3، شوهدي في 2023/2/28، في: <https://tinyurl.com/mrxeyrmt>